مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 18 / العـدد 02 / سبتمبر 2024 / ص ص 44 - 60
Journal home page: http://journals.lagh-univ.dz/index.php/ssj
ASJP: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/305

اتجاهات وتوقعات النمو الحضري في الجزائر"ولاية باتنة أنموذجا"

Trends and Prospectsof the Urban Growth in Algeria the state of Batna as a model

صلاح الدين عمراوي[1] ، سهام وناسي[2] ، مصطفى عوفي[3]
1 جامعة باتنة1 (الجزائر) ، salaheddine.amraoui@univ-batna.dz
2 جامعة باتنة1 (الجزائر) ، sihem.ouanassi@univ-batna.dz
3 جامعة باتنة1 (الجزائر) ، rahma0104@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/06/01 تاريخ القبول: 2024/04/28 تاريخ النشر: 2024/09/30

ملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع النمو الحضري في الجزائر واتجاهاته وتوقعاته المستقبلية من خلال تتبع سيرورة عملية التحضر وتطورها عبر المراحل التي مرت بها الجزائر انطلاقا من الفترة الاستعمارية إلى الوقت الحالي، حيث تم التركيز على دراسة عوامل النمو الحضري وخاصة العوامل الديمغرافية المتمثلة في الزيادة السكانية والنزوح الريفي دون إغفال عامل غياب الأمن خلال العشرية السوداء والسياسة التنموية للبلاد والعوامل التنظيمية، وذلك بالاعتماد على برنامج خرائطي *philcarto* والاستعانة بالبيانات الإحصائية لرصد ووصف وتوقع معدلات النمو الحضري في الجزائر باستخدام برنامج الطيف الديمغرافي*(Spectrum)* ودراسة حالة ولاية باتنة، إضافة إلى التطرق إلى مختلف الآثار والإفرازات التي خلفتها تسارع وتيرة معدلات النمو الحضري والتحضر على مختلف المدن الجزائرية الأمر الذي ولد إختلالات وأزمات حضرية وبيئية شكلت عوائق أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كذلك دراسة آثار النمو الحضري في ولاية باتنة والذي هو الآخر تم بوتيرة سريعة وطرق غير منتظمة وفوضوية ساهمت في خلق مشكلات في التوسع المستقبلي للمدينة واستهلاك كبير للعقار حيث وصلت إلى حد التشبع الكلي، الأمر الذي يحتاج إلى حلول عاجلة وإعادة النظر.

كلمات مفتاحية: النمو الحضري، التحضر، الاتجاهات، التوقعات، الجزائر.

ABSTRACT:
This study aims to highlight on the reality of urban growth in Algeria and its future trends and prospects by tracking the process of urbanization and its development through the stages that Algeria has gone through from the colonial period to the present time, where the focus was on the study of urban growth factors, especially the demographic factors represented by the increase in population and rural displacement without forgetting the factor of absence of security during the black decade as well as the development policy of the country and the regulatory factors, Based on a cartographic programmephilcarto and using statistical data to monitor, describe and forecast Algeria's urban growth rates using the demographic spectrum program (spectrum) and studying the state of Batna, in addition to addressing the various effects and secretions left by the rapid pace of urban growth and urbanization on various Algerian cities, which has generated urban and environmental imbalances and crises that have caused obstacles to economic, social and cultural development, as well as the study of the effects of urban growth in Batna, which has also been done at a rapid pace and regular and chaotic ways that have contributed to creating problems in the future expansion of the city and a large consumption of real estate where it has reached the point of total saturation, the subject matter that requires urgent solutions and reconsideration.

Keywords: Urban growth, Urbanization, Trends, Prospects, Algeria

- المؤلف المرسل: صلاح الدين عمراوي

doi: 10.34118/ssj.v18i2.3980
http://journals.lagh-univ.dz/index.php/ssj/article/view/3980
ISSN: 1112 - 6752 | رقم الإيداع القانوني: 66 - 2006 | EISSN: 2602 - 6090

1- مقدمة:

لدراسة عواقب الزيادة السكانية السريعة أكد "ماك نيكول" سنة 1984 على ضرورة التمييز بين التحول الديموغرافي البطيء والتحول الديموغرافي السريع، أين نجد هذا الأخير يمارس ضغوطات على سوق العمل وكذلك التوزيع غير العادل لعوائد الإنتاج الذي يخلق فوارق جهوية، لذلك نجد هذا الأخير يبين أن الزيادة السريعة للسكان تنشط الهجرة الداخلية (بسبب التوزيع غير العادل في عوائد الانتاج)، ولأنها ترفع من العائد ولا ترفع من معدل الادخار للنسق الاقتصادي، وحسبه كذلك فإن النمو الاقتصادي لمناطق على حساب مناطق أخرى يؤدي الى نشاط الهجرة من الريف إلى المدينة ومنه التحضر السريع، الشيء الذي يؤدي في غالب الأحيان إلى إرباك العلاقات الاجتماعية ونشوب الفوضى في المناطق الحضري(Nicol, 1984, pp. 177-240)

قام الباحث "قواوسي علي" سنة 2006 بأخذ نموذج ماك نيكول وأسقطه على الجزائر مركزا على اللا أمن الذي شهدته الدولة "العشرية السوداء"، حيث أكد على أن التحول الديموغرافي السريع يكون في الدول النامية بحيث لا يعطي فرصة للحكومات من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لتدارك الاختلالات التي من الممكن أن تحدث في النظام الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي والسياسي.

وقد أكد قواوسي بأنه من غير المجدي تجاهل العواقب الناجمة من جراء التحول الديموغرافي، وحسب رأيه الشيء الذي حدث في الجزائر خلال التسعينات جاء نتيجة لذلك، حيث تزحزحت الطبقة الهشة لتوسع رقعة الفقر، وفي هذا السياق يقول قواوسي: "إن الاستراتيجية الأكثر ذكاء هي أن تخصص الدولة جزء من الديون لخلق فرص العمل للشباب" فئة الشباب التي سماها " القنبلة الموقوتة"، أن فئة الشباب تعتبر هشة وانفجارية في نفس الوقت(kouaouci, 2004, pp. 28-45)

بالإضافة إلى التوزيع الغير العادل لعوائد الإنتاج؛ وذلك بتمركز الإدارات والمرافق الصحية والترفيهية العمومية في المناطق الحضرية نجد الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد خلال التسعينات وتغيير الجزائر وجهتها الاقتصادية (الاشتراكية) إلى اقتصاد السوق؛ بسبب دخول اقتصاد البلاد غرفة الانعاش أدى إلى انتعاش الهجرة الداخلية والنزوح الريفي الذي يعتبر الركيزة الأساسية في النمو الحضري بالإضافة إلى النمو الطبيعي (الفرق بين المواليد والوفيات).

غداة الاستقلال وفي التعداد الأول للجزائر المستقلة قدرت نسبة التحضر بالجزائر بـ 31% لتصل إلى 71% في سنة2016، أي بزيادة 134% وهي زيادة سريعة، مقارنة بفرنسا مثلا حيث ارتفعت فيها نسبة التحضر لنفس الفترة من 68% إلى78%،أي بزيادة مقدرة بـ29%في الجزائر أصبحنا نتحدث على ظاهرة ترييف المدن.

وانطلاقا مما سبق نطرح الإشكال التالي: ما هي أسباب وعوامل تسارع وتيرة النمو الحضري بالجزائر؟ وماهي التوقعات المستقبلية للنمو الحضري بالجزائر؟

وللإجابة عن هذا الإشكال نقترح الفرضيات التالية:

1 – يساهم النزوح الريفي والنمو الطبيعي للسكان في تسارع معدلات النمو الحضري بالجزائر.

2 – انطلاقا من المعطيات الديمغرافية فنتوقع استمرار ارتفاع معدلات النمو الحضري في الجزائر.

حيث تهدف هذه الدراسة البحثية إلى التعرف على عوامل واتجاهات النمو الحضري في الجزائر وتوقعات اتجاهات هذا الأخير باستخدام برنامج philcarto، وذلك بالتركيز على الزيادة الطبيعة للسكان، النزوح الريفي، عامل اللا أمن العشرية السوداء في الجزائر عامة مع دراسة حالة ولاية باتنة.، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي لرصد عملية تطور النمو الحضري وواقعه ومساراته واتجاهاته.

وللإحاطة بموضوع الدراسة قمنا بتقسيم الورقة البحثية إلى: مفاهيم الدراسة وذلك بالتطرق إلى المفاهيم المحورية النمو الحضري، التحضر، ثم التطرق إلى مسار النمو الحضري في الجزائر وعوامل هذا الأخير وآثاره، ثم التوقعات حول ظاهرة التحضر

في الجزائر بصفة عامة باستخدام برنامج خرائطي philcarto، ثم دراسة حالة ولاية باتنة وذلك من خلال عوامل وتأثيرات النمو الحضري، ثم التوقعات باستخدام برنامج الطيف الديمغرافي(Spectrum)

2- مفاهيم الدراسة

2-1- تعريف النمو الحضري:

يشير النمو الحضري إلى زيادة عدد سكان المدن ذات الأحجام المختلفة شرط ألا يقل عدد سكان أصغر مدينة عن 20000 نسمة كحد أدنى وبالتالي يصنفها إلى مركز حضري(السيد، 2005، صفحة 10)

كما تعتبر ظاهرة النمو الحضري من الظواهر الجوهرية التي تأثر بشكل كبير على مرفولوجية المدينة وأبعادها الوظيفية، فهي مؤشر نوعي للسلوكيات غير المنتظمة، كما أنها تضفي على المدينة طابع دينامي، والمدينة كنظام يميل نحو الارتباط والاتصال ، وعند انتشار ذلك النظام ووصوله إلى حد أو حافة حرجة نتيجة تأثير القوى الحضرية بأشكالها المختلفة كمدخلات للنظام، وكنتيجة لذلك يتمزق النسيج الحضري القائم بحثا عن مناطق الجذب الحضري خارج حدود النسيج كمخرجات للنظام (عباس ساطع سناء; عبد الستار أحمد كميلية، 2012، صفحة 240)، ويتحكم في النمو الحضري بعدين أساسيين هما التوسع العمراني والتغيرات الوظيفية.

لذلك فالنمو الحضري هو ظاهرة تعبر عن سلوكات تظهر تداعياتها في النظام الحضري ككل تقوم بإنتاجه قوى حضرية تتعلق بأبعاد الحركة السكانية من خلال الهجرة " الداخلية" والزيادة الطبيعية وعوامل أخرى سياسية تنظيمية اقتصادية. الخ.

2-2- تعريف التحضر:

يذهب دوركايم إلى أن التحضر هو الحراك الهائل للوحدات الاجتماعية بحكم تقسيم العمل وظهور المدينة والهجرة إليها(دوركايم، 1966، صفحة 87)، كما يشير اصطلاح التحضر إلى العملية التي بموجبها تروح نسبة متزايدة من سكان بلد ما، تعيش في المدن ويشير اصطلاح الحضرية إلى أسلوب الحياة الذي يمارسه الناس في المراكز الحضرية الكبيرة، حيث يميز لمبارد بين ثلاثة أبعاد متداولة للتحضر متداولة الآن في العلوم الاجتماعية هي السلوكي، والبنائي والديمغرافي، يهتم الأول بخبرة الأفراد في الحياة وبأنماط سلوكهم، ويتعلق الثاني بأنشطة السكان كافة، بخاصة الأنشطة الاقتصادية والتغيرات التي تطرأ عليها، أما الثالث فيهتم بدراسة توزيع السكان وتركيزهم في المستوطنات الحضرية(يونس، 2016، صفحة 378).

فالتفسير الاجتماعي لعملية التحضر ويشير إلى العملية التي يكتسب بواسطتها الإنسان غير الحضري الأدوار، وطراز المعيشة والرموز، وأنواع التنظيم الاجتماعي ومظاهر الحياة الحضرية المميزة لحياة المدينة، فضلا عن المعايير والقيم والمعتقدات والأفكار المميزة للسكان الحضر(يونس، 2016، صفحة 378) وتسري عملية التحضر على الأشخاص المقيمين في المدن بالدرجة الأولى، أما الذين يعيشون خارج نطاق المراكز الحضرية فقد أصبحوا عرضة لتأثير التحضر على نحو متزايد وذلك بفضل انتشار وسائل النقل والاتصالات الحديث .

وتتمثل المعايير الأكثر استخداما لتحديد المناطق الحضرية في:

- الترتيب الإداري للموقع.
- نسبة السكان الذين يمارسون نشاط اقتصادي فلاحي
- وفرة الكهرباء و/ أو الماء.
- سهولة الوصول الى الخدمات الصحية
- المؤسسات التربوية والمرافق الترفيهية.

الشيء الذي يجب التنويه اليه هو أن مختلف المعايير السابقة الذكر لا يمكن إقصاء معيار عن الآخر بل كل دولة تتبنى المعايير التي تخدم وضعها الديموغرافي الاقتصادي والاجتماعي. على سبيل المثال:

الهند، تعتبر منطقة حضرية كل تجمع سكني يحوي الشروط التالية:

- عدد السكان على الأقل 5000 نسمة.
- كثافة سكانية أكثر من 1000 ساكن في كلم2.
- مميزات حضارية واضحة.
- أكثر من ¾ من النشاط الاقتصادي الممارس يكون خارج الفلاحة.

كندا، يعتبر منطقة حضرية كل تجمع سكاني يفوق 1000 نسمة بكثافة تكون على الأقل 400 ساكن في كلم2.

فرنسا، تعتبر البلدية ضمن المناطق الحضرية إذا كان مركزها يحوي على الأقل 2000 ساكن.

2-3- البرامج المستخدمة:

2-3-1- البرنامج فلكارتو (PHILCARTO):

(http://philcarto.free.fr/téléchargementhtml)

هو من تصميم الفرنسي « PHILIPPE WANIEZ »، يعمل هذا البرنامج على ترجمة المعطيات الإحصائية المجدولة إلى خرائط مناسبة يمكن قراءة معطياتها بشكل واضح.

نافذة البرنامج تتكون من ثلاثة أقسام رئيسية " شريط القوائم، نافذة العرض، نافذة الأدوات.

تعتبر نافذة الأدوات من أهم النوافذ نتيجة للعدد الهائل من الأدوات المهمة، بحيث تحتوي على ثلاثة خيارات هي:

- خيار CARTOخاص باختيار البيانات التي نريد اختيارها وترجمتها على الخريطة.
- خيار MULTIV خاص بالتحليل متعدد المتغيرات والتصنيف التلقائي.
- خيار EXPLO خاص بالتحليل الاستكشافي.

2-3-2- برنامج الطف الديموغرافي (SPECTRUM):

(www.healthpolicyproject.com/index.cfmid=software&get=spectrum)

هو برنامج مصمم من أجل الإسقاطات السكانية المستقبلية يحتوي على معطيات الأمم المتحدة، يمكن الباحث الاعتماد عليها في مجال بحثه ويستطيع أيضا الباحث إدخال المعطيات المناسبة حسب موضوع بحثه

وتظهر أيضا لنفس النافذة شريط العنوان وشريط القوائم وشريط الأدوات للنافذة المفتوحة نفسها، فنقوم بضغط على الخيار الأول تظهر نافذة تحتوي على مجموعة من الخيارات منها: (اسم ملف التقدير، سنة بدأ وانتهاء التقدير،«RAPID، البيانات الافتراضية).

النافذة الرئيسية فيها قائمة الأدوات الرئيسية التي تساعد في عمل الباحث وهي:

- DemProj : يعمل على إسقاطات السكان على المستوى القومي، ويوفر إسقاطات للمعطيات الديموغرافية. يمكن للباحث العمل على هذا الأمر وإدخال معطيات جديدة مع فرضيات جديدة وذلك حسب ما يلائم بحثه.
- RAPID: يعمل هذا الأمر على إسقاطات في المجالات : الاقتصاد، التعليم، الصحة، التحضر، الفلاحة.

3- المعايير المعتمدة لتعيين المناطق الحضرية بالجزائر:

قامت الجزائر منذ الاستقلال بإجراء خمس تعدادات عامة للسكان والسكن، وفي كل تعداد يتم وضع المعايير التي بها يفرق بين سكان الحضر والريف نقوم بسرد المعايير المتبعة في التعدادات الثلاثة الأخيرة.

3-1- سكان الحضر في التعداد العام للسكان والسكن سنة 1987:

حيث تم اعتماد خمس معايير هي:

- عدد السكان يكون على الأقل 5000 نسمة.
- النشاط الاقتصادي الفلاحي لا يجب أن يتعدى نسبة 25% من الاجمالي.
- الخصائص الحضرية بما فيها خدمات المصلحة العامة، المستشفيات أو العيادات، المؤسسات التعليمية، المحاكم، المراكز الترفيهية، دور السينما أو المسارح، وجود أنظمة الصرف الصحي والتحكم فيها.
- المعدل السنوي المتوسط للزيادة السكانية.

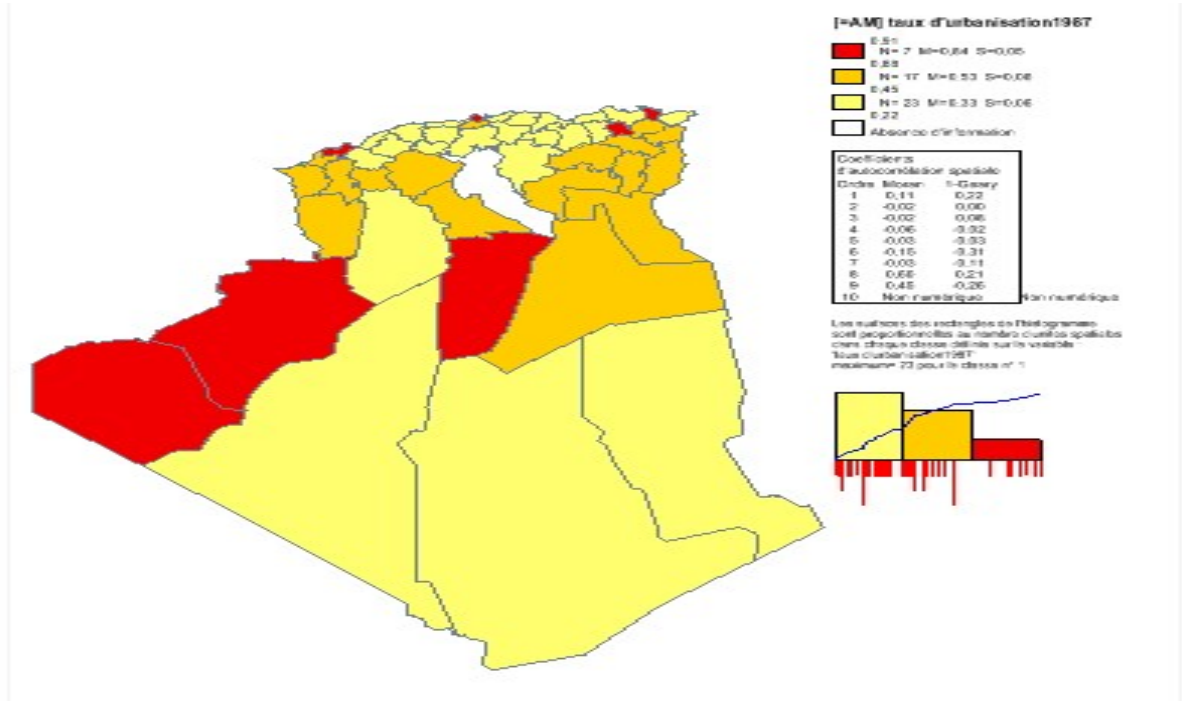

خريطة 1. نسبة التحضر في الجزائر حسب كل ولاية في تعداد 1987 (المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام ببرنامج خرائطي phlicaro)

من الخريطة رقم 01 يتضح لدينا الولايات الأكثر تحضرا في تعداد 1987: في الشمال، العاصمة، وهران عنابة في الوسط الشرقي نجد قسنطينة. في الجنوب نجد كل من غرداية، بشار وتندوف، أما بالنسبة لمؤشر "موران" المحسوب في الخريطة والذي يساوي 0.11 في التجاور الأول يثبت أن هناك ارتباط جغرافي طردي ضعيف لظاهرة التحضر بالجزائر في تعداد1987، والجدير بالذكر هو التعريف بمؤشر موران هو مؤشر يستخدم في التحليل الخرائطي لقياس الارتباط الذاتي لظاهرة ما وتكون قيمته

محصورة بين -1 و 1 القيمة السالبة تعني ارتباط عكسي والقيمة الموجبة تعني ارتباط طردي، كلما اقترب المؤشر من الصفر دل ذلك على ضعف الارتباط.

2-3- المعايير المتبعة من أجل تحديد المناطق الحضرية في تعداد 1998 هي:

- عتبة أدنى مقدرة بـ 5000 نسمة: يبقى من الصعب فرز المناطق الحضرية من المناطق الريفية حسب هاته العتبة.
- النشاط الاقتصادي: من بين الخصائص الأساسية أن سكان الحضر لا يمارسون النشاط الفلاحي، أو على الأقل تكون النسبة منخفضة (أقل من 25% من إجمالي الفئة النشيطة)
- الشروط الاجبارية:
- الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب
- الربط بشبة الكهرباء
- الربط بشبكة الصرف الصحي
- الشروط الإضافية: يجب على الأقل توفر ثلاث شروط من الشروط الإضافية التالية:
- وجود مستشفى أو عيادة متعددة الخدمات.
- وجود ثانوية أو متوسطة.
- وجود المرافق الاجتماعية والثقافية (دار الحضانة، دار الشباب...).
- وجود المرافق الرياضية والترفيهية (ملعب، حديقة التسلية، السنيما والمسرح).
- وجود الخدمات الإدارية (مركز بريد، محكمة، مركز إداري...).

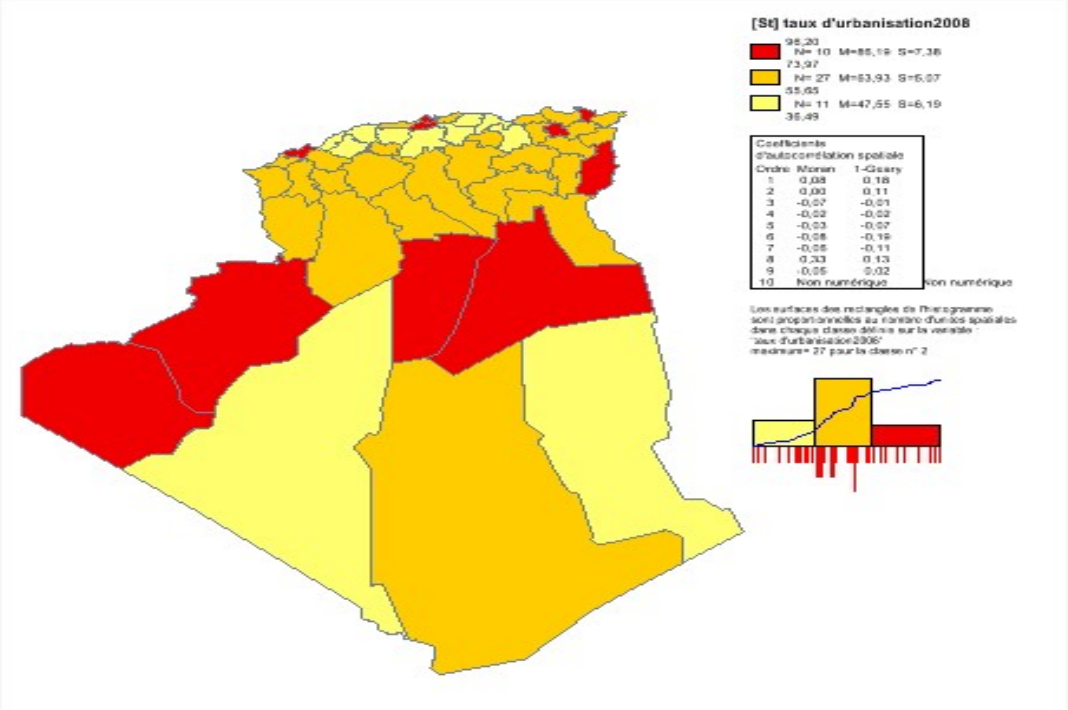

خريطة 2. توزيع نسبة التحضر في الجزائر حسب الولايات تعداد 1998(المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام ببرنامج خرائطي phlicaro)

من الخريطة رقم 02 ومع مقارنتها بالخريطة 01 يتضح أنه ليس هناك فرق كبير بين التعددين باستثناء أن التجاور الثاني في تعداد 1987 كان سلبي (0.02-) أما في تعداد 1998 فكان موجب (0.03)، يفسر هذا حسب مؤشر موران بأن الارتباط الذاتي لظاهرة التحضر بالجزائر اتسعت رقعته

3-2- سكان الحضر في التعداد العام للسكان والسكن 2008.

بما أنه لا يوجد هناك تعريف موحد للتحضر، فإن الديوان الوطني للإحصاء في تعداد 2008 من أجل تحديد المناطق الحضرية اعتمد نفس التعريف في تعداد 1998

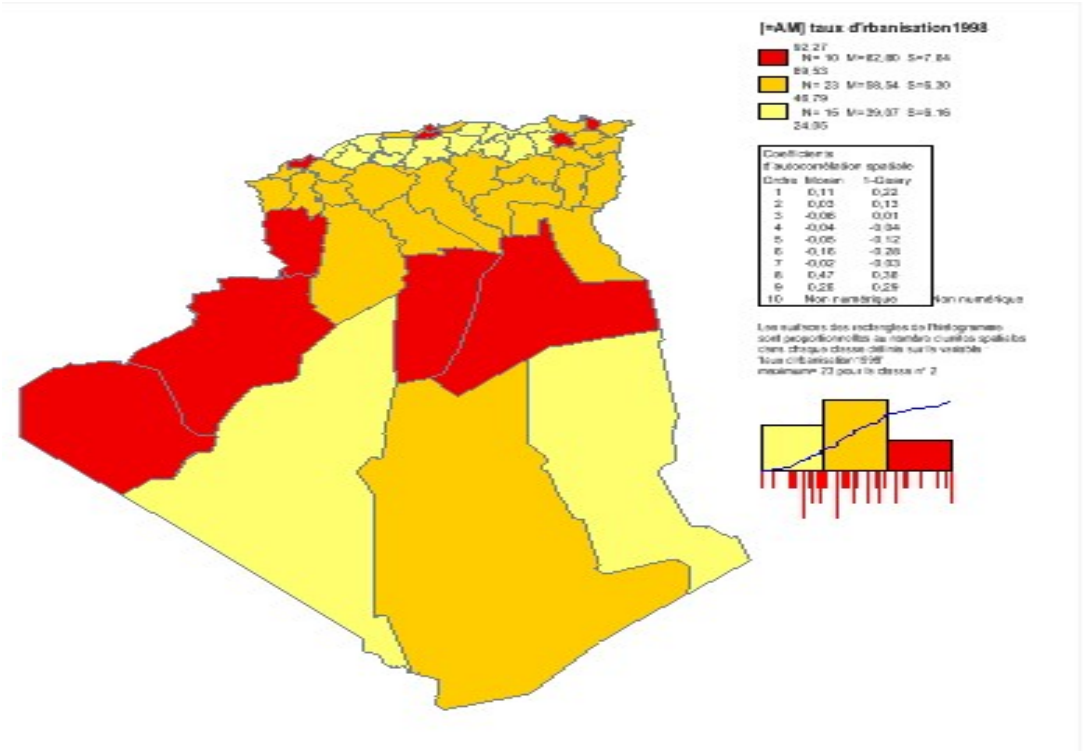

خريطة 3. تبين نسبة التحضر في الجزائر حسب الولايات تعداد 2008(المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام ببرنامج خرائطي phlicaro)

4- النمو الحضري في الجزائر العوامل والآثار المترتبة عنه:

النمو الحضري يمكن أن يفسر بعاملين أساسيين هما: النمو الطبيعي لسكان المدينة، الذي يمثل الفرق بين المواليد والوفيات. الهجرة الداخلية (النزوح الريفي)، الذي يمثل الفرق بين الوافدين والراحلين من المنطقة في الواقع يكون من الصعب التعامل مع ظاهرة النزوح الر يفي(التجاني، 2000، صفحة 25) ،حيث شهدت المدن الجزائرية موجات هجرة كبيرة أدت إلى تسارع وتيرة النمو الحضري وتضخم أحجامها وقد أدى التوسع العمراني السريع إلى جذب المزيد من سكان الأرياف وظهور إشكالية اختلال التوازن بين السكن والسكان من جهة وغياب تام للمشاريع القاعدية والتجهيزات المرافقة للسكن، إذ يتجلى ذلك بوضوح في بناء ضواحي سكنية جديدة في شكل مجمعات سكنية كبرى دون الاهتمام بتركيبها الوظيفي(فوزية، 2005-2006، صفحة 2).

إن المتتبع لحركة الهجرة من الناحية التاريخية في المجتمع الجزائري يجد أن الاحتلال الفرنسي من أهم دوافع الهجرة منذ بدايتها في الجزائر والذي عمل على سلب الأراضي من أصحابها وتسليمها إلى الأوربيين الغرباء والشركات الاستغلالية الكبرى، والأمر الذي زاد من صعوبة الوضع هو إصدار السياسة الاستعمارية لقوانين الاستيطان ونزع الأراضي واستغلالها وبعد الحرب التحريرية الكبرى سياسة تجميع السكان الشيء الذي أدى منطقيا إلى تخلي الريفيين عن أراضيهم واتجاههم نحو المدن،فعملية التحضر سنة1962 حسب عبد اللطيف بن أشنهو كظاهرة سكانية في البلديات ناتجة عن تسارع الهجرة الريفية بسبب الحرب(بن أشنهوا، دت، صفحة 19)،ففي الفترة الممتدة من 1830-1926 تميزت بتنامي سكان الحضر بحوالي 15% وتوافد السكان الأوربيين بحيث أصبحوا يمثلون 40% من سكان الجزائر (لعروق، 1988، صفحة 129)،أما في الفترة الممتدة بين 1925-1962 فقد ارتفع معد التحضر من 20% إلى 27% تلازما مع الزيادة الديمغرافية البالغة 2% وبالاكتظاظ في الأرياف وتزايد عدد الذين لا يملكون أرضا تأزمت الأوضاع الاجتماعية فيها مما ساهم في تنشيط الهجرة الريفية نحو المدن، ويبرز ذلك واضحا من خلال تدرج نسبة النمو السكاني الحضري بنسبة2.5 % بين 1926-1954(بن أشنهوا، تكوين التخلف في الجزائر، 1979)

هكذا ورثت الجزائر عن الاستعمار ريفا معطلا، والتعمير الموجود آنذاك كان يتم على هامش التطور التقني والصناعي الذي عرفته أوروبا وتنظيما عمرانيا لا يتجاوب وثقافة وتطلعات السكان الجزائريين في ميادين النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، لأن إنشاء المدن وتنظيمها كان يترجم انشغالات السلطة الاستعمارية والتي تتمثل في استغلال ثروات البلاد وتكريس الهيمنة الأوروبية والتفرقة الاجتماعية والعرقية من خلال التنظيمات المجالية والأنماط المعمارية الانتقالية، وغيرها من القوانين التي أدت إلى تكوين عدد كبير من اليد العاملة الرخيصة الثمن والتي لها الحق في العمل عند المستعمر والوجهة تكون إلى المدينة أو نحو فرنسا هروبا من السيطرة الأجنبية والبحث عن مكان آمن وهو ما رآه النازحين ملائما في المدن.

وباندلاع الثورة التحريرية تضاعفت حدة الزحف، حيث وقع نزوح سكاني مكثف نحو المدن كان سببا رئيسيا في ظهور نمط من المدن يعرف بمدن الأكواخ الأحياء القصديرية وهذا لعدم قدرة المدن على استيعاب الوافدين إليها وتسجيل ضغوط وفي كافة المجالات، إضافة إلى السياسة التنموية في البلاد وتطبيق مخططات التنمية الاقتصادية منذ الاستقلال الأمر الذي أدى إلى الإسراع في التصنيع مع تنمية وتوطين صناعي غير متوازن يختص بأقاليم وأخرى محرومة ومهمشة تمام، إضافة إلى نمو قطاع الخدمات مما أدى إلى ارتفاع حركة الهجرة الريفية بحثا عن فرص العمل التي توفرها المراكز الحضرية،والتي كانت نتاجا للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي خلفها الاستعمار وفي كل المجالات و قدر سكان المدن في الستينات بحوالي 2950000 ساكن وسكان الأرياف ب6950000 ساكن(سيدي، 2015، صفحة 160)

وبعد الاستقلال شهدت جميع الولايات ارتفاع في معدلات الهجرة ، فقد بلغت الهجرة الريفية المتراكمة سنة 1969 810000 مهاجر وبلغت كذلك سنة 1977 حوالي 520000 مهاجر خلال الخطة الرباعية 1969-1977(بن عمران، د ت، صفحة 273)

ومن خلال تباين تيارات الهجرة في القطر الجزائري بين ولايات طرد السكان والتي بدورها تفوق ولايات الجذب فقد تراوح ما بين40إلى 130فيالألف وقد استأثرت الجزائر العاصمة بالحد الأعلى، أما الحد الأدنى تشترك فيه عدة ولايات وهي الشلف مستغانم تيارت باتنة عنابة قسنطينة الواحات الساورة بينما بلغ المعدل في السعيدة ووهران 80 في الألف، وفي تلمسان والمدية 70و60 في الألف على التوالي و100في الألف في بولاية تيزي وزو(سيدي، 2015، صفحة 161)

وكانت لسياسة التنمية في البلاد أو التوطين الصناعي " المركزية الصناعية" والذي وصفه محمد بومخلوف بأنه توطين حضري لأنه يتم بجوار التجمعات السكنية الحضرية للاستفادة منه اقتصاديا واجتماعيا وذلك تحت وطأة الظروف المتعلقة بتهيئة المجال (بومخلوف، 2001، الصفحات 71-75).

لذلك تعتبر الهجرة الريفية الأساس الذي يقوم عليه النمو الحضري في الجزائر وهي ظاهرة ترجع إلى عوامل تاريخية تتمثل في الخلل الذي أصاب العلاقة بين الإنسان الريفي والأرض " الاستعمار الفرنسي"، إضافة إل عوامل اقتصادية مادية تتمثل في التناقض الواقع عالم الريف والمدينة من حيث المغريات المادية وعوامل الجذب التي تتوفر عليها المدينة في مقابل فقر الأرياف والنقص الشديد في الخدمات.

وكانت أهم العوامل التي أدت إلى انتقال السكان هي عوامل اقتصادية صحية تعليمية دون إغفال الدور الكبير الذي لعبه العامل الأمني "العشرية السوداء" وفرار الآلاف من الريفيين من قراهم وأريافهم بحثا عن الأمن وقد أفرزت هذه الهجرة عدة نتائج(سيدي، 2015، صفحة 162)

-ظاهرة ترييف المدينة.

- استغلال الأراضي المحيطة بالتجمعات.

- ظهور الأكواخ القصديرية وبعض الأحياء الصغيرة.

- الاستغناء عن المجال الفلاحي ونقص العمالة في الريف.

- استغلال سيئ للعقار في المدن الكبيرة ونفاذ وعائه بسبب النزوح الريفي.

- انتشار أزمة السكن والمواصلات والصحة والخدمات وتفشي الآفات الاجتماعية والانحرافات .

لذلك تعاني أغلب المدن الجزائرية من اختلالات كبيرة نتيجة التحولات العميقة والسريعة التي عرفتها في العقود الأخيرة والتي أدت إلى إفراز أزمة حضرية(سينول، 2002، صفحة 13)، تبدوا مؤشراتها بارزة على مرفولوجيا المدينة ونظامها الاجتماعي والاقتصادي والتنظيمي، والأثر على مرفولوجية المدينة يظهر من خلال الاختلالات المجالية التي اتسمت بها المدينة نتيجة التوسع والتمدد الحضري، مما أدى إلى تشظي وتشرذم المجال الحضري وتوسعه ليشمل المناطق المحيطة بالمدار الحضري، والمكونة في غالب الأحيان من الأراضي الزراعية والأحياء العشوائية، فنتيجة لانتشار البناءات الفوضوية بدأت معظم المدن الجزائرية بدأت تفقد ملامحها وتراثها العمراني الذي يميزها .

وتتمثل أهم انعكاسات النمو الحضري على المجال في الجزائر في شكل إشكالات تتحدد على مستويات متعددة أهمها مشكلات تتعلق بالتخطيط الحضري الذي يغلب عليها الطابع المادي والنظرة الاقصائية الثقافية لمستعملي المجال وإغفال الأبعاد النوعية والمكانية والتاريخية، ومشكلة المركزية الحضرية من حيث الانفصام الحاصل بين المراكز الحضرية الحديثة والقديمة، وإشكالية الأحياء الهامشية وما يترتب عنها من مشكلات اجتماعية، مشكلات البيئة الحضرية (صلاح الدين خذري، اسماعيل بن السعدي، 2020، الصفحات 662-663) وقد أدت التحديات الكبرى التي فرضتها عمليات التوسع والنمو الحضري السريع إلى السرعة في إيجاد حلول عاجلة لها الأمر الذي أدى إلى التداخل بين اختصاصات ومهام الفاعلين الحضريين، مما أدى إلى فوضى في التدبير الحضري وفقدان رؤية شاملة لسياسة تدبير المدينة.

5- التحضر في الجزائروتوقعات سنة 2050:

سيتم عرض تطور نسب التحضر في الجزائر وذلك من خلال الأشكال رقم 1، والخرائط4، 5، 6 أما التوقعات لأفاق 2050 فتكون في الشكل رقم 2 ، 3 .

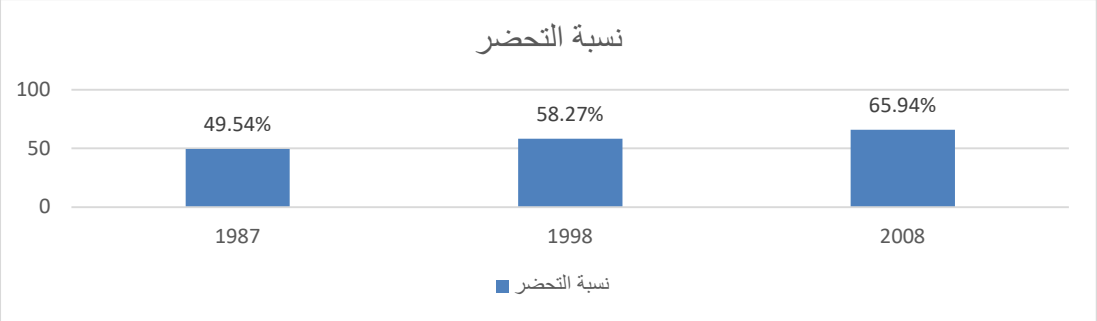

شكل 1. تطور نسبة التحضر بالجزائر (المصدر: من اعداد الباحثين بناء على نتائج التعداد السكاني)

من الشكل رقم 01 يتضح لنا أن نسبة التحضر بالجزائر في تزايد مستمر، حيث كانت الزيادة أكبر في الفترة بين 1987 و1998؛ اين قدرت بـ 8.73%، بينما كانت في الفترة بين 1998 و2008 مقدرة بـ 7.67%. يفسر ارتفاع نسبة التحضر بالجزائر للفترة ما بين 1987 و1998 باختلال الوضع الأمني في الجزائر أين أدى إلى نشاط الهجرة الداخلية وبالخصوص النزوح الريفي.

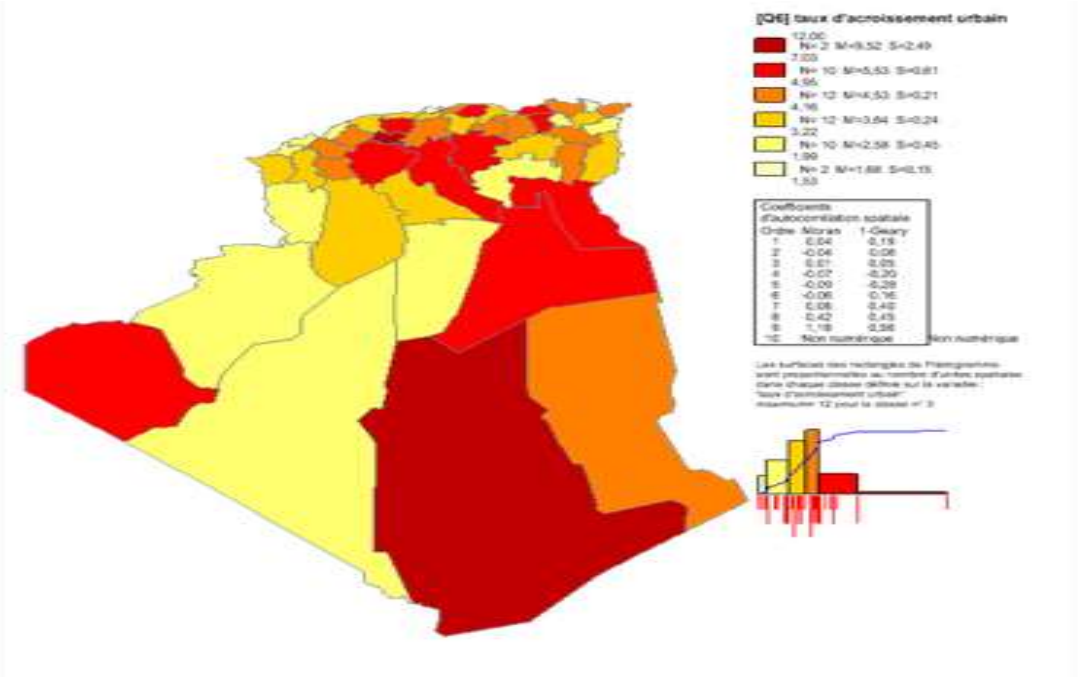

خريطة 4. معدل زيادة التحضر في الجزائر بين تعداد 1987 و1998. (المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام ببرنامج خرائطي phlicaro)

من الخريطة رقم 04 نلاحظ أنه في الجزائر وفي الفترة بين 1987-1998الجنوب الشرقي كان الأكثر تقدما في مجال النمو الحضري؛ على غرار تمنراست ورقلة والوادي. أما فيا يتعلق بالارتباط الجغرافي للظاهرة فإن مؤشر موران يشير الى وجود ارتباط طردي ضعيف في رتبة التجاور الأول.

من الخريطة رقم 05 نلاحظ أن الارتباط الجغرافي للظاهرة في الفترة 1998-2008 بالجزائر يكون أكبر، وأنه هناك تجاور بين مختلف الولايات فيما يتعلق بالنمو الحضري.

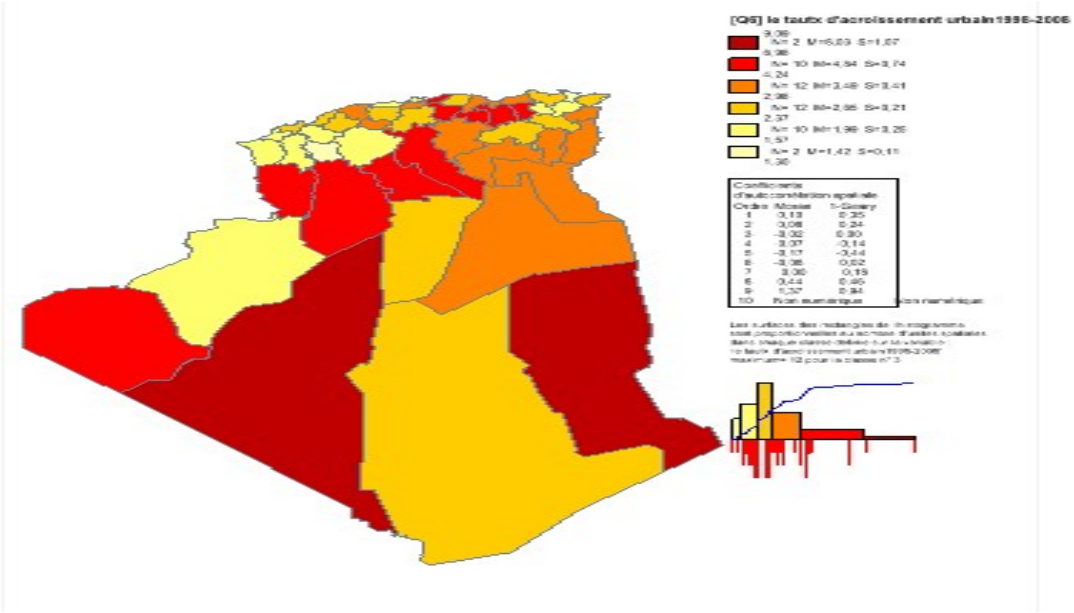

خريطة 5. معدل زيادة التحضر في الجزائر بين تعداد 1998 و2008(المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام ببرنامج خرائطي phlicaro)

عند اجراء مقارنة بين النمو الحضري في الفترة بين 1987-1998 و1998-2008 نجد أن هناك ولايات كان التحضر فيها كبير في الفترة الأولى مقارنة بالفترة الثانية. يفسر هذا بالنزوح الريفي الجماعي الذي مس الجزائر في تلك الفترة وكذا التأخر الرهيب التي مس بعض الولايات في التنمية الحضرية. الخريطة رقم 06 تبين ذلك، حيث نلاحظ أن الولايات التي تراجعت فيها نسبة التحضر في الفترة بين 1998-2008 ولاية تمنراست،ورقلة في الجنوب. ومعظم ولايات الغرب الداخلية بالإضافة الى الساحل على غرار سكيكدة، تيزي وزو وتيبازة. هي المناطق الأكثر تضررا من المرحلة الانتقالية للجزائر المستقلة؛ هذا ما يترجم أثر النزوح الريفي.

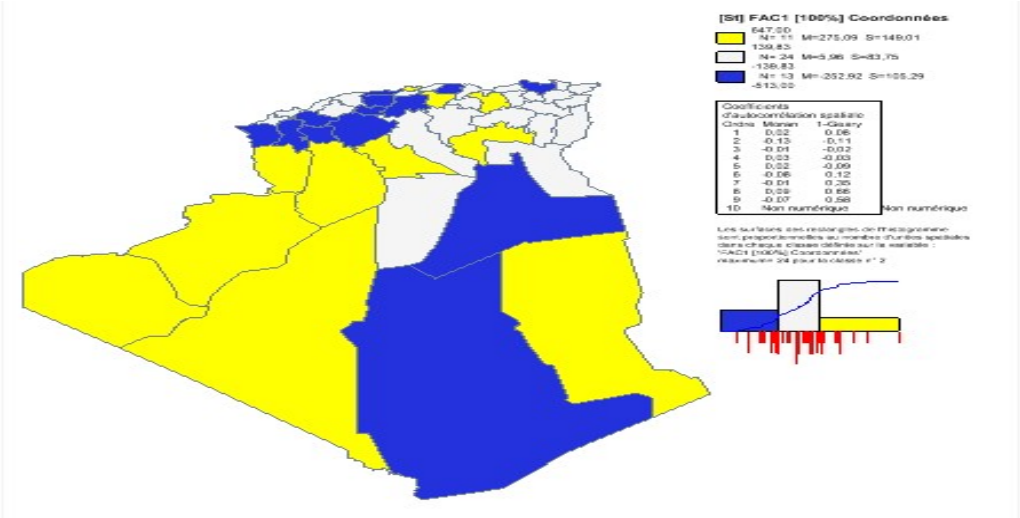

خريطة 6. نسبة زيادة التحضر في الجزائر للفترة1987-1998 و1998– 2008. (المصدر: من اعداد الباحثين بباستخدام ببرنامج خرائطي phlicaro)

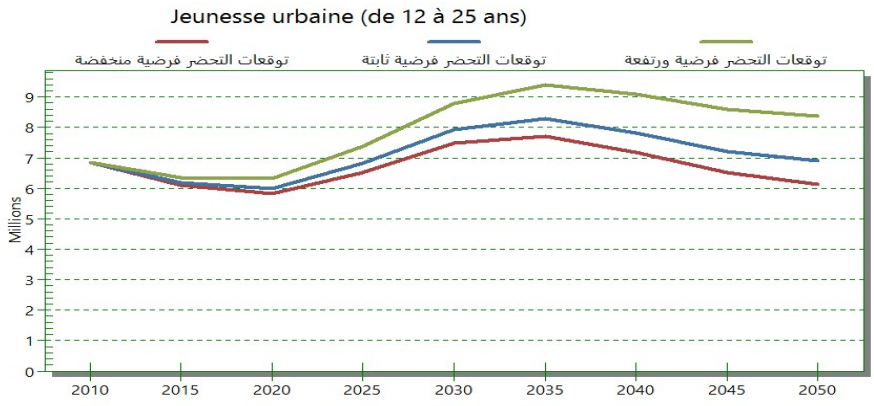

	2010	2015	2020	2025	2030	2035	2040	2045	2050
توقعات التحضر فرضية منخفضة	6,86	6,09	5,83	6,53	7,48	7,71	7,17	6,52	6,13
توقعات التحضر فرضية ثابتة	6,86	6,18	6,00	6,81	7,92	8,29	7,82	7,22	6,89
توقعات التحضر فرضية ورتفعة	6,86	6,34	6,32	7,36	8,77	9,41	9,09	8,58	8,38

شكل 2. عدد الشباب (12-25) في المناطق الحضرية بالجزائر آفاق 2050(المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج (Spectrum)

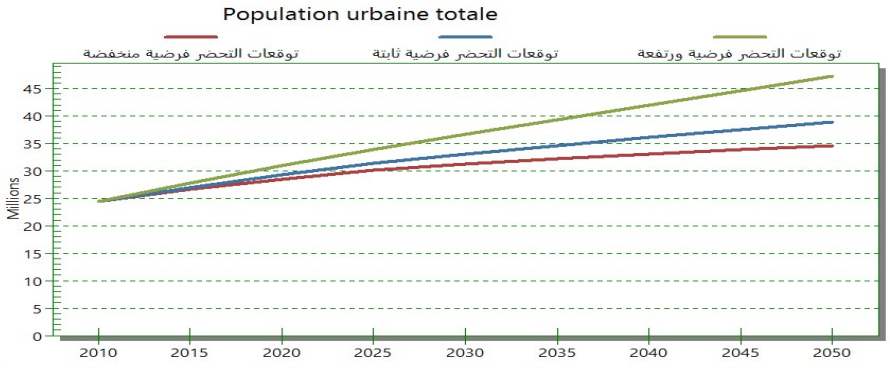

	2010	2015	2020	2025	2030	2035	2040	2045	2050
توقعات التحضر فرضية منخفضة	24,47	26,59	28,52	30,06	31,25	32,20	33,06	33,88	34,57
توقعات التحضر فرضية ثابتة	24,47	26,97	29,33	31,37	33,09	34,61	36,07	37,53	38,89
توقعات التحضر فرضية ورتفعة	24,47	27,70	30,92	33,91	36,66	39,29	41,92	44,63	47,31

شكل 3. عدد سكان الحضر بالجزائر آفاق 2050 (المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج (Spectrum)

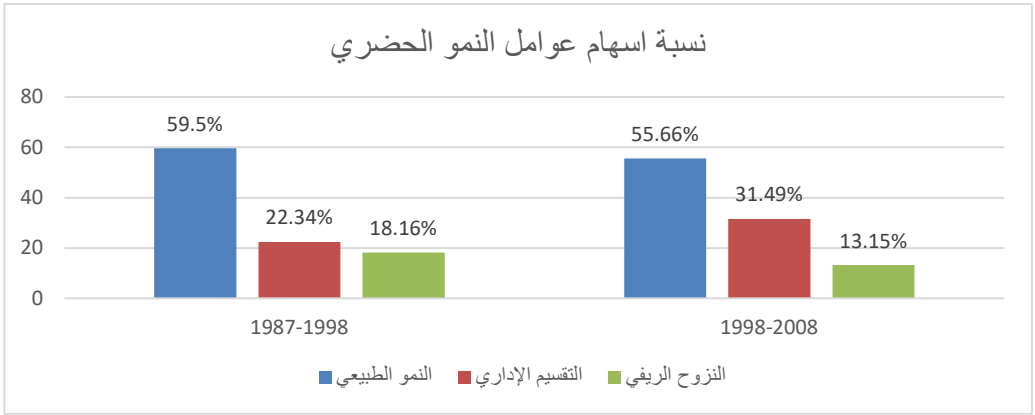

شكل 4. يوضح اسهام عوامل النمو الحضري (المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج Spectrum)

من خلال الشكل رقم 02 نلاحظ أن إسهام النمو الطبيعي كان أكبر في كلا الفترتين من الزمن مع تسجيل التراجع في الفترة الثانية تقريبا بنسبة 5%، أما فيما يتعلق بالتقسيم الإداري فقد ارتفعت النسبة الى 31.49% للفترة الأولى بعد أن كانت 22.34% في الفترة الثانية. بالنسبة لمساهمة النزوح الريفي في الظاهرة قد سجلت تراجع يقدر بـ5%، يترجم هذا الدور الذي قامت به الدولة في مجال التنمية الريفية رغم ذلك يبقى النزوح الريفي عائق كبير أمام التنمية بسبب الخلل الذي يتسبب فيه سواء في المناطق الريفية أو الحضرية.

6- دراسة حالة ولاية باتنة

6-1- عوامل النمو الحضري و آثاره في ولاية باتنة

تعتبر مدينة باتنة مدينة حديثة النشأة نسبيا إذ يعود تاريخ نشأتها إلى سنة 1844م والتي عرفت تدفقات هامة من النازحين خاصة في الفترة 1954-1966 إذ بلغ صافي الهجرة106.96في الألف لتنخفض إلى 42.7% في الفترة 1966-1977، كما تشير التعدادات الرسمية إلى التزايد المستمر لسكان المدينة (شهرزاد، 2001، صفحة 39)حيث أصبحت المدينة تعاني من إشكالية في توسعها في ظل التراكم الكبير للسكان داخل المساحة المعمورة في موضع لم تراعي فيه رؤية مستقبلية توسعية

كان النمو الطبيعي لسكان الولاية ككل في ارتفاع مستمر والذي تشير إليه الأرقام، إضافة إلى عامل النزوح الريفي الذي كان يتم على أساس العروشية والقبلية كعوامل ديمغرافية تتحكم في عملية النمو الحضري وترفع معدلاته، إضافة إلى العامل الأمني المتمثل في العشرية السوداء والذي سبب فرار الآلاف من الريفيين من قراهم بحثا عن الأمن، فضلا عن سياسة التوطين الصناعي ودورها الفاعل في تنمية وتطوير المجال العمراني والحضري وتوسعه.

لذلك شهدت مدينة باتنة ارتفاعا في معدلات النمو الحضري وبوتيرة سريعة، خاصة مع الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به إضافة إلى استفادتها من سياسة التصنيع ككل المدن الداخلية ولوزن سكانها المعتبر والتجهيزات التي تتمتع بها مما زاد من هيمنتها في الحجم والوظيفة، الأمر الذي أدى إلى توسع المدينة عمرانيا وفي كل الاتجاهات مستهلكة العقار الحضري لتتعداه إلى الأراضي الزراعية، فكان عاملا هاما ونتيجة حتمية لظهور شكل جديد ميز المجال الحضري العام للمدينة واحتل مساحات هامة منها، والمتمثل في النمط الفوضوي وغير المنظم نتيجة تركز الاستثمارات داخل المدينة الأمر الذي أدى إلى جذب أغلبية سكان الولاية والاستقرار فيها، وتم ذلك بعفوية، كما شكلت السمسرة في العقار عاملا هاما في نشوء العديد من الأحياء التي كانت بدورها نتاجا للنزوح الريفي بالدرجة الأولى (صحراوي، ضيف، 1996، صفحة 130)، حيث كان لمدينة باتنة خمسة هكتارات شهدت توسعا فوضويا على أطراف المدينة وقد قامت السلطات بخمسة عمليات هدم لوقف نزيف العقار ، وخلال الفترة 1996-2005 توسعت المدينة إلى حد التشبع الكلي وتعمير الجيوب الفارغة، حيث وصلت مساحة سنة 2000 إلى 3394 هـ بمعدل استهلاك مجال مقدر بـ2.2% حيث وجد النسيج العمراني محاصرا في جمع الاتجاهات، والذي كان عبارة عن توسع مجالي خطي على المحاور الرئيسية المهيكلة للمدينة (وناسي، 2018، صفحة 117)

6-2- توزيع السكان في ولاية باتنة حسب البلديات

نلاحظ من الخريطة أن توزيع السكان كان عشوائيا غير منتظم هذا ما يؤكده مؤشر موران المحسوب (-0,05)،أي أن التوزيع السكاني بولاية باتنة ليس لها ارتباط جغرافي

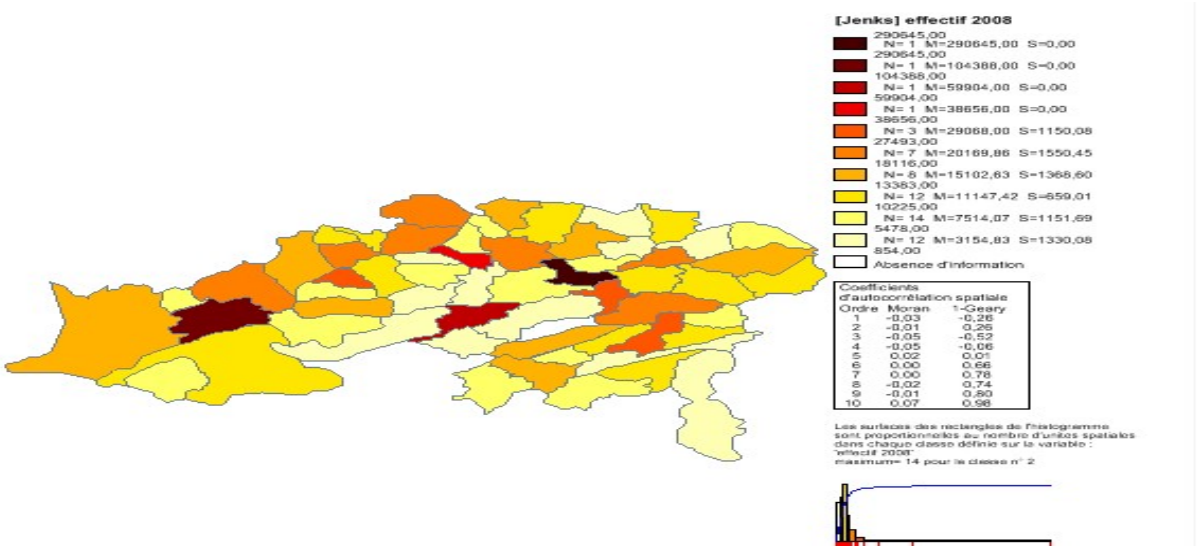

خريطة 7. توزيع السكان في ولاية باتنة حسب البلديات تعداد 2008(المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام ببرنامج خرائطي phlicaro)

3-6- نسبةالتحضرفي ولاية باتنة حسب البلديات

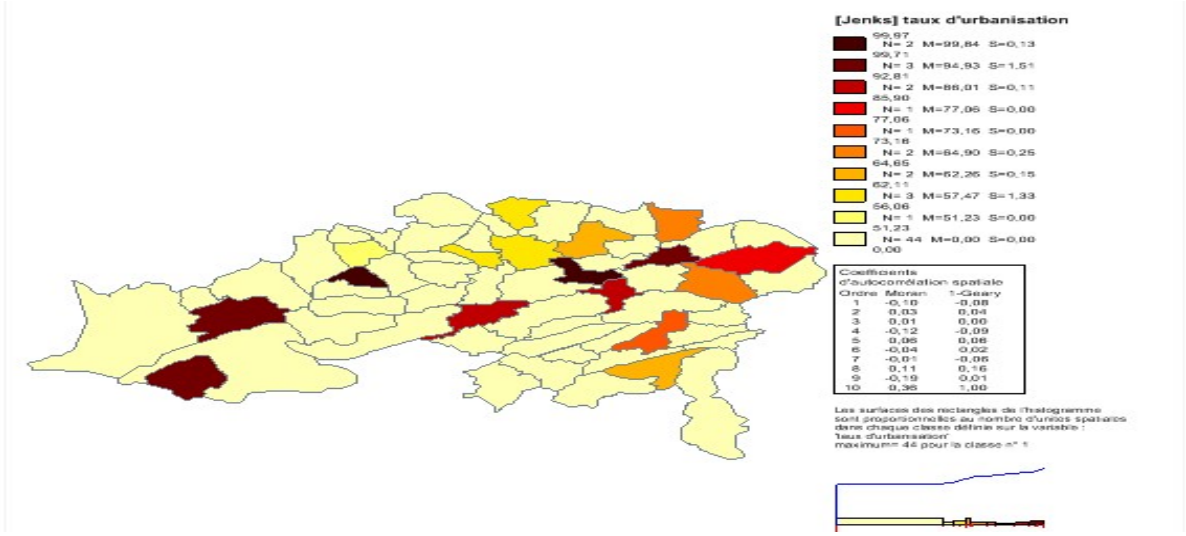

خريطة 8. تبين نسبة التحضر في ولاية باتنة حسب البلديات تعداد1998(المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام ببرنامج خرائطي phlicaro)

نلاحظ من الخريطة 08 أن الجهة الغربية للولاية اقل تحضر باستثناء بلديات بريكة، نقاوس وامدوكال. أما الشمال الشرقي يكون أكثر تحضرا مقارنة بالشمال الغربي، وتكون بلديات باتنة والمعذر أكثر تحضرا بالإضافة لكل من بلديات عين التوتة والشمرة وتازولت. بالنسبة للارتباط المجالي للظاهرة وحسب مؤشر موران الذي يقدر بـ-0.10 فإنه هناك علاقة عكسية للتجاور من الدرجة

الأولى بين المناطق البلديات المختلفة للولاية. بينما يكون التجاور من الدرجة الثانية والثالثة موجب هذا أيضا يفسر بنشاط الهجرة الداخلية وتكون غير منتظمة وعشوائية. عندما يكون ارتباط عكسي يعني هناك تجاور بالعكس.

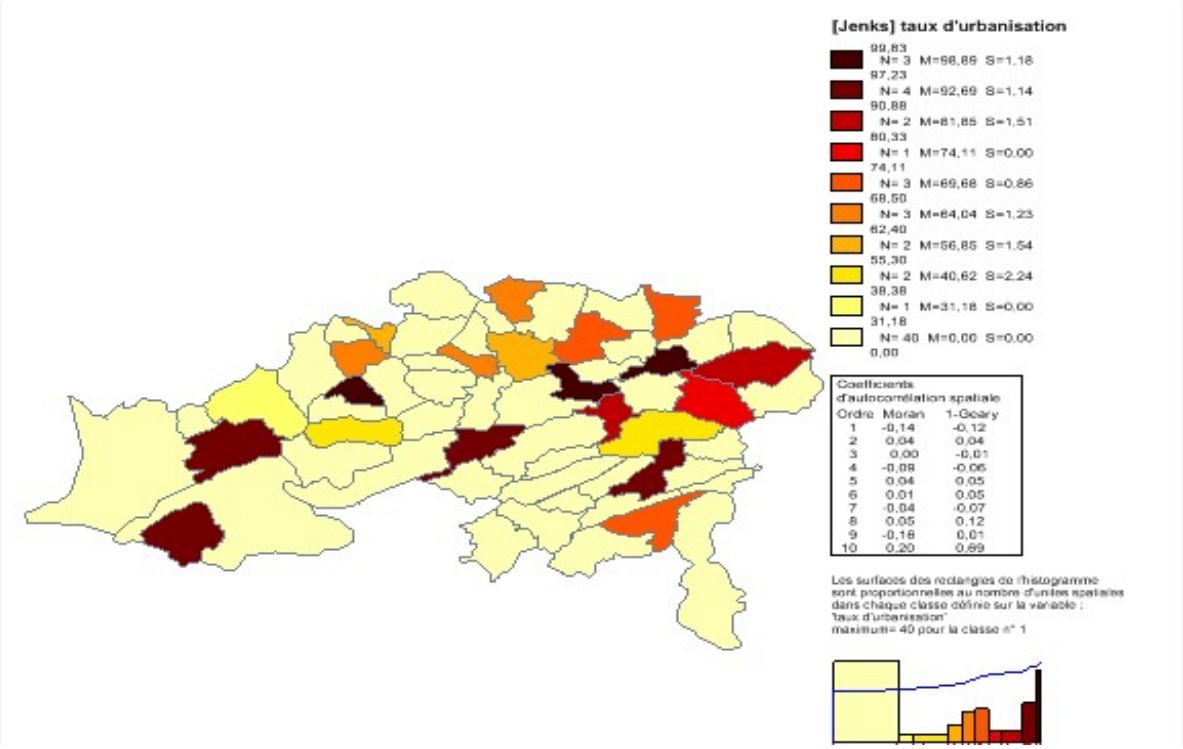

خريطة 9. نسبة التحضر في ولاية باتنة حسب البلديات تعداد2008(المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام ببرنامج خرائطي phlicaro)

من الخريطة نلاحظ أن هناك تغير في توزيع التحضر بالولاية أين سجل ارتفاع نسبة التحضر في الكثير من البلديات: عين التوتة، اريس، تيمقاد عين يقوت عين جاسر والجزار سفيان، أما فيما يتعلق بمؤشر موران المقدر بـ 0.14- أي بتغير يقدر بـ 0.04- مقارنة بسنة 1998 يكون هذا في التجاور من الدرجة الأولى. هذا دائما يفسر بالنمو الحضري العشوائي والسريع.

نلاحظ من الخريطة 10 أن كل من بلدية وادي الطاقة، سفيان، الجزار، الرحبات هي الأحسن تقدما فيما يخص التحضر للفترة بين 1998-2008، مع ذلك نلاحظ أن البلديات المذكورة سابقا تكون محاصرة دائما بالمناطق الريفية وهذا ما يشجع على انتشار ظاهرة تريف المدن. بالنسبة للبلديات التي سجلت تحسن طفيف نجد كل من آريس، رأس العيون.

7- الخاتمة:

إن التحضر السريع الذي مس الجزائر في الفترة 1987-1998 استمرت موجته لغاية الفترة 1998-2008، أدى إلى حدوث فوضى في عملية التحضر وهذا ما يعرف بظاهرة تريف المدن، وفيما يتعلق بتوزيع السكان في ولاية باتنة فقد كان عشوائيا غير منتظم وهذا ما يؤكده مؤشر موران المحسوب (-0,05)،أي أن التوزيع السكاني بولاية باتنة ليس لها ارتباط جغرافي كما أن الجهة الغربية للولاية اقل تحضر باستثناء بلديات بريكة، نقاوس وامدوكال. أما الشمال الشرقي يكون أكثر تحضرا مقارنة بالشمال الغربي، وتكون بلديات باتنة والمعذر أكثر تحضرا بالإضافة لكل من بلديات عين التوتة والشمرة وتازولت. بالنسبة للارتباط المجالي

للظاهرة وحسب مؤشر موران الذي يقدر بـ -0.10 فإنه هناك علاقة عكسية للتجاور من الدرجة الأولى بين المناطق البلديات المختلفة للولاية. بينما يكون التجاور من الدرجة الثانية والثالثة موجب هذا أيضا يفسر بنشاط الهجرة الداخلية وتكون غير منتظمة وعشوائية. عندما يكون ارتباط عكسي يعني هناك تجاور بالعكس.

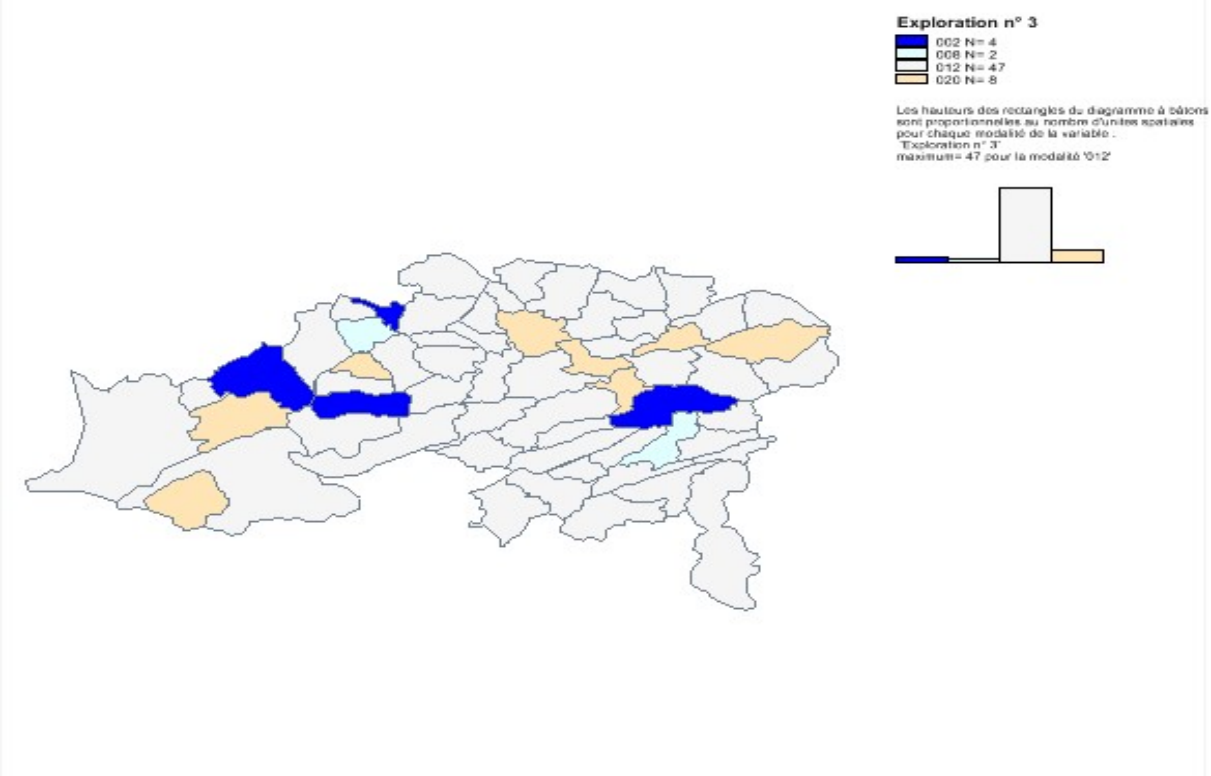

خريطة 10. التغير في نسبة التحضر بولاية حسب البلديات بين 1998و2008(المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام ببرنامج خرائطي phlicaro)

كما نلاحظ أن هناك تغير في توزيع التحضر بالولاية أين سجل ارتفاع نسبة التحضر في الكثير من البلديات: عين التوتة، اريس، تيمقاد عين يقوت عين جاسر والجزار و سفيان، أما فيما يتعلق بمؤشر موران المقدر بـ0.14- أي بتغير يقدر بـ0.04- مقارنة بسنة 1998 يكون هذا في التجاور من الدرجة الأولى. هذا دائما يفسر بالنمو الحضري العشوائي والسريع.

كما توصلنا الى أن كل من بلدية وادي الطاقة، سفيان، الجزار، الرحبات هي الأحسن تقدما فيما يخص التحضر للفترة بين 1998-2008، مع ذلك نلاحظ أن البلديات المذكورة سابقا تكون محاصرة دائما بالمناطق الريفية وهذا ما يشجع على انتشار ظاهرة تريف المدن. بالنسبة للبلديات التي سجلت تحسن طفيف نجد كل من آريس، رأس العيون .

هذه الحركية السريعة في التحضر يجب أن يتم تصحيحها بالتوزيع العادل لعوائد الإنتاج وذلك من خلال:

- تصحيح الخلل في توزيع المرافق الصحية والخدمات
- تقريب الإدارة للمواطن وبالخصوص في المناطق الريفية
- السعي وراء توفير مناصب العمل في الريف ومحاولة تثبيت السكان فيه ولما لا استقطاب وجلب السكان اليه.

تبقى ظاهرة التحضر في حالة عدم التحكم فيها عائق كبير أمام التنمية بشتى أنواعها الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، لذلك وكأفاق مستقبلية للبحث يجب القيام بدراسات حول التوقعات المستقبلية للظاهرة واثارها حسب خصوصيات كل منطقة من أجل التخفيف من حدتها، لكن كيف ذلك؟ مع العلم بأن ظاهرة الهجرة الداخلية من بين الظواهر الديمغرافية التي يصعب قياسها وهي التي تتسبب في ظاهرة ترييف المدن وما ينجر عنها من آفات اجتماعية ناهيك عن الصراعات الداخلية في المجتمعات الحضرية، رغم هذا فإنه من الصعب التحكم في دراستها بوضوح.

- قائمة المراجع:

إميل دوركايم، علم الاجتماع وفلسفته (1966)القاهرة مطبعة الأنجلو المصرية.

بن أشنهوا،ع .ا .(دت) .الهجرة الريفية في الجزائر.الجزائر :المطبعة التجارية.

بن أشنهوا،ع .ا .(1979) .تكوين التخلف في الجزائر.الجزائر :الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

بن عمران، ا .(د ت) أزمة السكان آفاق التنمية الاشتراكية في الجزائر) .ع .ا .منصور (.Trad ,الجزائر :المؤسسة الوطنية للكتاب.

بوراس،ش .ز .(2001) .الديناميكية المجالية والأشكال الحضرية باتنة .رسالة ماجيستير ،معهد علوم الأرض ,قسنطينة الجزائر.

بومخلوف، م .(2001) .التوطين الصناعي وقضايا التنمية الجربة والآفاق.الجزائر :دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع.

التجاني، ب .(2000) .التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر.الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.

سيدي،ع .إ .(2015) .الانثربولوجيا وجغرافية السكان.عمان :دار حامد للنشر والتوزيع.

سينول، ب .(2002) .حول الأزمة الحضرية في البلدان العربية، ترجمة محمد هناء .الدراسات والنقد الاجتماعي.

صحراوي ع، ضيف ع .(1996) .النمو الحضري وإشكالية التوسع العمراني لمدينة باتنة .مهندس دولة، معهد علوم الأرض.

صلاح الدين خذري، اسماعيل بن السعدي .(2020) ,ماي .آثار النمو الحضري على ديناميكية المجال الحضري للمدينة الجزائرية .الإحياء..

عباس سناء ساطع، أحمد عبد الستار كميلية.(2012). ديناميكية النمو الحضري في العراق. المخطط والتنمية.

عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق(2005) القاهرةدار المعارف الجامعية

فوزية، سنوسي .(2006-2005) .نمو مدينة باتنة وحتمية التحول نحو الأطراف .قسنطينة ,كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري.

لعروق، محمد الهادي .(1988) .عملية التحضر في الشرق الجزائري .أطروحة دكتوراه .جامعة الاسكندرية ,مصر.

مقدمة في علم الاجتماع(2016)عماندار وائل للنشر والتوزيع

وناسي، س .(2018)، جانفي .مشكلات النمو الحضري بمدينة باتنة .المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات.

kouaouci, ali, population on transitions, youth unemployment, postponenment of marriageand voilence in algeria2004North African studies92

Nicol, Geoffrey Mc, consequences of rapid population Growth1984population and develepement102177-240.

Arabic-Romanized references:

Al-Tijani, B. (2000) al-Tahdhur wa al-Tahiyy'a al-'Umraniyya fi al-Jaza'ir. al-Jaza'ir: Diwan al-Matbu'at al-Jami'iyya.

Bin Ashnahwa, A. I. (1979) Takwin al-Takhaluf fi al-Jaza'ir. al-Jaza'ir: al-Sharika al-Wataniyya lil-Nashr wa al-Tawzi'.

Bin Ashnahwa, A. I. (n.d.) al-Hijra al-Rifiyya fi al-Jaza'ir. al-Jaza'ir: al-Matba'a al-Tijariyya.

Bin Imran, I. (n.d.) Azmat al-Sukkan Afaq al-Tanmiyya al-Ishtirakiyya fi al-Jaza'ir. (A. I. Mansur, Trans.) al-Jaza'ir: al-Mu'assasa al-Wataniyya lil-Kitab.

Boumakhlouf, M. (2001) al-Tawtin al-Sina'i wa Qadhaya al-Tanmiyya al-Jariba wa al-Afaq. al-Jaza'ir: Dar al-Umma lil-Tiba'a wa al-Nashr wa al-Tawzi'.

Buras, Sh. Z. (2001) al-Dinamiyyat al-Majaliyya wa al-Ashkal al-Hadariyya Batna. Risalat Majistir, Ma'had 'Ulum al-Ard, Qusantina, al-Jaza'ir.

Emile Durkheim, 'Ilm al-Ijtima' wa Falsafatuhu (1966) al-Qahira: Matba'at al-Anglu al-Masriyya.